الهيئة الوطنية
للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب
National Authority for Qualifications &
Quality Assurance of Education & Training

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكلية

برنامج بكالوريوس المحاسبة

كلية إدارة الأعمال

جامعة البحرين

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة 1-3 ديسمبر 2014

HC046-C2-R046

جدول المحتويات

1. عملية مراجعة البرامج في الكلية.....2

2. المؤشر (1): برنامج التعلُّم.....7

3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج.....15

4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرّيجين 25

5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة.....34

6. الاستنتاج. 41

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب- مملكة البحرين 2015

1. عملية مراجعة البرامج في الكلية

1.1 إطار مراجعة البرامج في الكلية

من أجل الحاجة إلى تلبية نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما المراجعة المؤسسية ومراجعة البرامج في الكلية حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائجهم إلى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، والهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخرِّيجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلُّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليمياً وعالمياً.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفياً للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلُّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التعلُّم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخرِّيجين**

الخرِّيجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفياً لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفياً لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج.

وإذا كان البرنامج مستوفياً لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفياً لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم (1)، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح بالجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم(1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

2.1 عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في جامعة البحرين

أُجريت عملية مراجعة البرامج في الكلية في كلية إدارة الأعمال، جامعة البحرين من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، بموجب التخويل الممنوح لها لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية في 1–3 ديسمبر 2014؛ لغرض مراجعة البرامج التي تطرحها الكلية، وهي: بكالوريوس المحاسبة، بكالوريوس الأعمال المصرفية والمالية، وبكالوريوس التسويق، بكالوريوس إدارة الأعمال، وماجستير إدارة الأعمال.

ويقدم هذا التقرير وصفًا لعملية مراجعة البرامج في الكلية التي قامت بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة لبرنامج بكالوريوس المحاسبة؛ استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي والملاحق التي قدمتها جامعة البحرين، والوثائق المساندة الإضافية التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية، إضافة إلى المقابلات والمشاهدات التي تمت أثناء الزيارة.

لقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب بإخطار جامعة البحرين في شهر مايو 2014، بأنها سوف تخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية في كلية إدارة الأعمال، مع زيارة ميدانية في الفترة من 1–3 ديسمبر 2014. واستعدادًا لهذه العملية، قامت جامعة البحرين بعملية تقييم ذاتي لكافة البرامج الأكاديمية بالكلية؛ قدمت على أثرها تقارير التقييم الذاتي مع ملحقاته، وذلك في الموعد المتفق عليه لهذا الغرض في شهر سبتمبر 2014.

شكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب لجنة مراجعة مؤلفة من خبراء في المجال الأكاديمي لإدارة الأعمال وفي التعليم العالي؛ ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت هذه اللجنة من ستة مراجعين خارجيين.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة المراجعة بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛

(ii) التحليل المُستمَد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخرِّيجين، وأرباب العمل)؛

(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

ومن المتوقع أن تستفيد جامعة البحرين من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ وذلك من أجل تعزيز ودعم برنامج بكالوريوس المحاسبة. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تدرك أن مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإنَّ من حق جامعة البحرين أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، يتوجب على جامعة البحرين أن تقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتقدم بشكرها لجامعة البحرين على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرنامج في الكلية. كما تود الإدارة أن تعبِّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئة الأكاديمية في برنامج بكالوريوس المحاسبة بهذا الخصوص.

3.1 نبذة عامة حول كلية إدارة الأعمال

لقد تمت إعادة تشكيل كلية إدارة الأعمال في عام 1991، بعد إعادة هيكلة كلية بوليتكنك الخليج (والتي تأسست في عام 1981)، وتقسيمها إلى عدد من الكليات والأقسام. ويوجد في الكلية حاليًا أربعة أقسام، هي: قسم المحاسبة، قسم الاقتصاد والتمويل، قسم الإدارة والتسويق، وقسم الصيْرفة الإسلامية، والذي تأسس مؤخرًا في شهر نوفمبر من عام 2014. كما تقدم الكلية ستة برامج، هي: بكالوريوس المحاسبة، بكالوريوس الأعمال المصرفية والمالية، بكالوريوس التسويق،

بكالوريوس إدارة الأعمال، بكالوريوس الصيْرفة الإسلامية والتمويل، وماجستير إدارة الأعمال. وفي العام الأكاديمي 2014 – 2015، كان عدد الموظفين الأكاديميين 88 موظفًا أكاديميًّا، يدعمهم 26 موظفًا إداريًّا في تقديم البرنامج. وقد بلغ عدد الطلبة الملتحقين بالكلية في الفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي 2014–2015 (5227) طالبًا. كما أنَّ كلية إدارة الأعمال حاليًا في المرحلة الأخيرة من عملية الاعتماد من رابطة تطوير كليات إدارة الأعمال الأمريكية (AACSB). وقد كانت هناك زيارات سنوية للكلية من قبل الخبير الاستشاري المُعيّن لأغراض التقييم وتوجيه النصيحة منذ عام 2011. كما أنَّ هناك زيارة تقييمية من قبل رابطة تطوير كليات إدارة الأعمال الأمريكية (AACSB) مُخَطَّطٌ لها خلال العام الأكاديمي 2015–2016.

4.1 نبذة عامة حول برنامج بكالوريوس المحاسبة

يطرح قسمُ المحاسبة في كلية إدارة الأعمال برنامجَ بكالوريوس المحاسبة، حيث بدأ طرحه في العام الأكاديمي 1992. كما يعمل في القسم 25 موظفًا أكاديميًّا يساندهم 3 موظفين إداريين، بالإضافة إلى 15 موظفًا مساندًا على مستوى الكلية. وفي الفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي 2014–2015، بلغ عدد الطلبة الملتحقين بالبرنامج 2239 طالبًا (منهم 327 طالبًا في البرنامج التعريفي). كما أنَّ هناك 3012 خريجًا في برنامج بكالوريوس المحاسبة.

5.1 ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة بكالوريوس المحاسبة

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التعلُّم	مستوفٍ
2: كفاءة البرنامج	مستوفٍ
3: المعايير الأكاديمية للخرِّيجين	مستوفٍ
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوفٍ
الاستنتاج العام	**جدير بالثقة**

2. المؤشر (1): برنامج التعلُّم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التعلُّم المطلوبة، والتقييم.

1.2 هناك إطار عمل مُطبَّق للتخطيط الأكاديمي لبرنامج بكالوريوس المحاسبة، وموثَّق بشكلٍ واضح في تقرير التقييم الذاتي. ويضم هذا الإطار وصفًا وتشكيلًا لمخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج، وللأهداف التعليمية له، وهي بدورها مرتبطةٌ بالنصوص المعبرة عن رسالة قسم المحاسبة والجامعة. وتلاحظ لجنة المراجعة أن مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج مُشكَّلة وَفْقًا للمخرجات الأربعة الرئيسة للبرنامج، إضافة إلى مخرجات التعلُّم المطلوبة على مستوى الجامعة. ولجنة المراجعة تُقدِّر أنَّ هناك إطارَ عملٍ صارمًا وواضحًا ومُطبَّقًا للتخطيط الأكاديمي، ومُنفَّذًا بإتقان؛ للتأكد من أنَّ مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج، والأهداف التعليمية له متلائمةٌ مع الرسالة العامة للجامعة ومخرجات التعلم المطلوبة.

2.2 يُقدَّم المنهجُ الدراسيُّ لبرنامج بكالوريوس المحاسبة في مدة أربع سنوات؛ وكلُّ سنةٍ من السنوات الأربع تنقسم إلى فصليْن دراسييْن، وبمجموع 128 ساعة معتمدة. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أنه، وفي شهر سبتمبر 2013، تم تعديل البرنامج لإتاحة خيارات المسار الواحد، أو مسار التخصص الرئيس/ أو التخصص الفرعي للطلبة؛ من أجل تلبية حاجات سوق العمل محليًّا وعالميًّا. وخلال المقابلات مع الموظفين الأكاديميين، علِمت لجنة المراجعة أنَّ عملية التعديل لم تتضمن تغييرًا كبيرًا في المنهج الدراسي؛ نظرًا لأن جميع المقررات الدراسية للسنتيْن الأولى والثانية، وأغلب مقررات السنة الثالثة ظلت كما هي. كما تلاحظ لجنة المراجعة أنَّ التغييرات الكبيرة في المنهج الدراسي جاءت لتشمل مقررات السنة الرابعة؛ من أجل احتواء فكرة مسار التخصص الرئيس/ أو التخصص الفرعي، حيث يستطيع الطلبة اختيار تخصصٍ فرعيٍّ في الاقتصاد، أو المالية، أو الإدارة، أو التسويق، أو إدارة الأعمال الدولية. ولجنة المراجعة تقدِّر فكرة إدخال مسار التخصص الرئيس/ أو التخصص الفرعي في البرنامج؛ كونه يضع حاجات أرباب العمل، وفرص توظيف الخريجين في الاعتبار، كما أنَّها توسع منظور ومعارف الطلبة، وتُمكنهم من تطبيق رؤى مختلفة في عملية التفكير النقدي. وترى لجنة المراجعة أنَّ المنهج الدراسي الجديد، إلى جانب التوجهات

الجديدة للدرجة العلمية تظل جميعها ملائمةً للهدف. كما تجدر الإشادة إلى أنَّ المتطلبات الجامعية "مبادئ حقوق الإنسان" (LAW107)، و"تاريخ البحرين الحديث والمواطنة" (HIST 122) تزوِّد الخريجين باللغة، والدراية الاجتماعية والقانونية المطلوبة للعمل في البحرين، وفي منطقة الخليج. ويذكر تقرير التقييم الذاتي بوضوح عدد الساعات المعتمدة، والتقدم الدراسي من خلال المتطلبات السابقة لكل مقرر. وعند مراجعة ملفات المقررات الدراسية المُقدَّمة لها، فإنَّ لجنة المراجعة تقدِّر أنَّ هناك توازنًا بين المعارف التي تشكل النظريات وتطبيقها، وهو ما يتطلب فهمَ ومهارات التحليل النقدي، وهو جزءٌ من التخطيط الأكاديمي للمنهج الدراسي. وعلاوة على ذلك، وبفضل مقرر التدريب العملي (ACC299)، ومشروع التخرج الختامي (ACC499)، فإن الخبرة العملية، وتطبيق النظريات في مشروع بحثي يدخلان في بُنية المنهج الدراسي، لهو قيمةٌ مُضافة للبرنامج، ويساعد على تلبية حاجات أرباب العمل.

3.2 استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، فإن المفردات الدراسية لبرنامج بكالوريوس المحاسبة تتوافق مع متطلبات رابطة تطوير كليات إدارة الأعمال الأمريكية (AACSB)، إضافة إلى توصيات مركز ضمان الجودة والاعتماد في جامعة البحرين على النحو الموضح في كُتيِّب الجودة (IDEAS). وخلال الزيارة الميدانية، تفحَّصت لجنة المراجعة عينة من استمارات ومجموعة مستندات المفردات الدراسية للمقررات، ولاحظت أنَّ هذه الوثائق منظَّمة بشكل جيد، ومُعدَّة بصورة جيدة، حيث تتضمن معلومات تفصيلية وذات صِلة بالطلبة. وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، أُبلِغت لجنة المراجعة أن المُكوِّن الفني للمفردات (المحاسبة، التدقيق، والمحاسبة الإدارية والمالية)، مُصمَّم بحيث يتبع المفردات الدراسية الموجودة في الكتب الدراسية المقررة، وتوصيات الأطراف ذات العلاقة. ومن خلال مراجعة توصيفات المقررات الدراسية في مجموعة مختارة من ملفات المقررات الدراسية، تُقرُّ لجنة المراجعة أنَّ الطبعات الحديثة من الكتب الدراسية العالمية هي المقررة، وأن استخدامها باعتبارها أحد الأسس التي يقوم عليها تخطيط المفردات لهو أمرٌ مناسبٌ. وبشكلٍ إجمالي، ترى لجنة المراجعة أنَّ عمق، وسِعة، وصلة المفردات الدراسية مناسبٌ. غير أن لجنة المراجعة لاحظت أنَّ مقرر: "حساب الكُلْفة" (ACC221)، يتناول بالتفصيل "إعداد موازنات ثابتة ومرنة"، في حين أنَّ "الموازنة الموحَّدة" يتناولها مقرر: "المحاسبة الإدارية" (ACC325). وهذا الأمر قد تم توصيفه على أنه تداخلٌ بين المقررَيْن من قِبل القسم،

كما هو واضح في محضر اجتماعه. ولجنة المراجعة تشجِّع القسم على جمع هذه الموضوعات في مقرر واحد، كما تلاحظ لجنة المراجعة – مع التقدير – أن المفردات الدراسية موثَّقةٌ بشكلٍ دقيقٍ وكاملٍ، وأنَّ محتوياتها تتطابق مع المفردات الدراسية التي تُدرَّسُ في مؤسسات إقليمية وعالمية مشابهة.

4.2 لقد قامت لجنة المراجعة بفحص توصيف مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج بشكلٍ تفصيلي، وربط هذه المخرجات بالأهداف التعليمية له، مع مخرجات التعلُّم المطلوبة على مستوى الجامعة، وقد وجدتها جميعها مناسبةً لمستوى الدرجة العلمية. وفي مقابلاتها مع الموظفين الأكاديميين، علِمت لجنة المراجعة أنَّ مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج قد تم تطويرها من قبل لجنة المناهج الدراسية في كلية إدارة الأعمال، في ضوء المقايسة المرجعية مع جامعات معتمدة من قبل رابطة تطوير كليات إدارة الأعمال الأمريكية (AACSB)، ومن خلال التغذية الراجعة من أرباب العمل. وقد أُبلِغت لجنة المراجعة كذلك أنَّ مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج يتمُّ تداولها مع أقسام الكلية؛ لغرض المراجعة والتعديل، متى كان ذلك مناسبًا، قبل الموافقة عليها من قِبل مجلسيْ الكلية والجامعة. ولجنة المراجعة تقدِّر أن هناك مخرجات تعلم مطلوبة للبرنامج مُطبَّقة، وأنها تتوافق مع أهداف وغايات البرنامج.

5.2 أكَّدت مراجعةُ مجموعةٍ مختارةٍ من ملفات المقررات الدراسية، أنَّ مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية منصوصٌ عليها بالتفصيل في وثيقة توصيف المقرر، والموجودة في مقدمة كل ملف من هذه الملفات، وأنها مرتبطة بمخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج. كما تلاحظ لجنة المراجعة أنَّ مخرجات التعلُّم المطلوبة في المستويات الأدنى مُصمَّمةٌ خصيصًا لتلبية الجوانب المتعلقة بالمعرفة والفهم في الجوانب التعليمية، مع توافر قدرٍ محدود من التطبيق العملي. وعلى العكس من ذلك، فإنَّ مخرجات التعلُّم المطلوبة في المستويات الأعلى مُصمَّمةٌ لاختبار مهارات التفكير النقدي بعمقٍ أكثر. إلا أنه، وفي بعض الأمثلة، لاحظت لجنة المراجعة أنَّ الموضوعات التي تعكسها مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية كانت مختلفة عما ورد في توصيفها في تقرير التقييم الذاتي؛ فعلى سبيل المثال، يشمل المقرر: ACC113 موضوعاتٍ مثل: "تحليل وتفسير البيانات المالية"، و"حسابات التصنيع"، في الوقت الذي غابت فيه مثل هذه الموضوعات

– التي تعكسها مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية – في توصيف المقرر؛ وترى لجنة المراجعة أنَّ هذا الأمر بحاجة للمعالجة. ويعرض تقرير التقييم الذاتي ربط تفصيلي لمخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية إلى مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج في كل مقرر يغطيه البرنامج، وهو ما تراه لجنة المراجعة مناسبًا بشكلٍ إجمالي. ولجنة المراجعة تقدِّر أنَّ مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية مُطوَّرةٌ وتم ربطها بشكلٍ مناسبٍ إلى مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج. إلا أنَّ لجنة المراجعة تلاحظ في بعض مقررات المستويات الأدنى (كالمقرر:ACC112، والمقررACC113 مثلاً)، أنَّ بعض مخرجات التعلُّم المطلوبة لهذه المقررات، والتي لا تتطلب سوى المعرفة والفهم قد تم ربطها بصورة غير صحيحة إلى مُخرج التعلُّم المطلوب للبرنامج رقم: (ج)، وهو الخاص بتطبيق المهارات النقدية والتأملية، واستخدام المهارات التحليلية. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن يقوم القسم بمراجعة وثائق البرنامج؛ للتأكد من انسجام المعلومات والمصطلحات.

6.2 التعلُّم القائم على العمل مشمولٌ في المنهج الدراسي من خلال مقرر التدريب العملي (ACC299)؛ ليساهم في تحقيق مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج. كما أنَّ التدريب العملي يتمُّ لفترة تتراوح ما بين 8 – 9 أسابيع، يوضع خلالها الطلبة في بيئات عمل حقيقية. وخلال المقابلات، أكَّد الطلبة الفائدة التي حصلوا عليها من برنامج التدريب العملي في تطبيقهم ما تعلموه في البرنامج في بيئة عمل حقيقية. وقد أكَّد أرباب العمل الذين قابلتهم لجنة المراجعة أنَّ التدريب العملي يتيح لهم فرصة اختيار موظفيهم المُحتملين من طلبة البرنامج في المستقبل؛ ولذلك، فإنهم يبذلون جهدًا كبيرًا في تزويد الطلبة بتجربة عمل مفيدة في مؤسساتهم. ولجنة المراجعة تقدِّر أنَّ مكوِّن التدريب العملي مشمولٌ في المنهج الدراسي لبرنامج بكالوريوس المحاسبة، وهي تُقرُّ بأهمية التدريب العملي في تحقيق مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج. غيرَ أنَّ لجنة المراجعة تلاحظ أنَّ هذا المقرر لا يُخصَّصُ له ساعات معتمدة، ولا يتم تقييمه بصورة رسمية، أو منحه درجة تقييمية؛ فالتدريب العملي يتم تقييمه إمَّا بإعطائه درجة: "مقبول"، أو "غير مقبول" أو "غير مكتمل". وقد علِمت لجنة المراجعة من خلال المقابلات أنه؛ ونظرًا للعدد الكبير من الطلبة المتواجدين في البرنامج، فإنه من الصعب تنفيذ تقييم رسمي لمقرر التدريب العملي؛ كونه خارج سيطرة القسم، كما أنه ليس في مقدوره التأكد من أنَّ جميع طلبة التدريب العملي

يتلقون خبرة عملية ذات جدوى مناسبة يمكن تقييمها بموثوقية. وفي الوقت الذي تُقرُّ فيه لجنة المراجعة أنَّ هذا الأمر هو خارج سيطرة القسم، فإنها توصي بأن يستكشف القسم المزيد من الخيارات؛ للتغلب على هذا التحدي من أجل تخفيف مشكلة وجود عدد قليل للغاية من أرباب العمل مقارنةً بالعدد الكبير للطلبة.

7.2 ليس لدى القسم سياسة خاصة بالتعليم والتعلُّم؛ إلا أنَّ هناك ضوابط على مستوى الجامعة هي "نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين"، وهي في متناول جميع أعضاء هيئة التدريس. وبالتوافق مع هذه الإستراتيجية، فإن تحقيق مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية يتم من خلال مجموعة من طرق التدريس التي يوثِّقها تقرير التقييم الذاتي ووثائق توصيف المقررات. واستنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، تستخدم جميع المقررات الدراسية طريقة المحاضرات والتدريس المباشر، وتقنية المعلومات والاتصال داخل قاعة المحاضرة (كجزءٍ من عملية تقديم المحاضرة)، إلى جانب طريقة حل المشكلات. ومن خلال مراجعة مجموعة مختارة من ملفات المقررات الدراسية، فقد كان واضحًا للجنة المراجعة أنَّ طريقة حل المشكلات تكون جزءًا في كل مقرر من المقررات الدراسية؛ وأنَّ بعضَ المشكلات يتم العمل على حلها أثناء المحاضرات، وأنَّ البعض الآخر منها يُعطَى للطلبة للعمل عليه. وخلال المقابلات، أبلغ الطلبة لجنة المراجعة أنَّ استخدام طرق التدريس الأخرى ليس أمرًا شائعًا، باستثناء مقررَيْن اثنيْن؛ يستخدمان الواجبات عبر منصة التعلم الإلكتروني، هما: (ACC112 وACC113). وقد أدرك القسم احتياجه إلى استخدام طرق ومصادر تعلم متنوعة، كالزيارات الميدانية، ودعوة المتحدثين الخارجيين، وقد قام القسم بتضمين هذه الطرق كمبادرة في خطته الخاصة بالتحسين. ولجنة المراجعة تشجع القسم على تنفيذ هذه المبادرة. كما أكَّد الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة على أنَّ المحاضرين يشجعونهم على المشاركة والنقاش خلال المحاضرات، وعلى تحملِّ المسئولية الشخصية في التعلُّم عن طريق دراسات الحالة والمشروعات. ولجنة المراجعة تُقرُّ أنَّ ممارسة الطلبة واحترافهم يتمُّ ضمانهما من خلال مقرر التدريب العملي، والذي صُمِّم لتلبية هذه الحاجة، وهي تشجع القسم على دعوة المزيد من المختصين العاملين حاليًا في مجال المحاسبة؛ لإلقاء المحاضرات على الطلبة، لتمكينهم من التعرف على التطبيق العملي للنظريات والمعارف التي تعلموها. وترى لجنة المراجعة أنَّ جهود القسم في تحسين طرق التعليم والتعلُّم بحاجة لأن تتكامل ضمن سياسة إطار عمل موثَّقة. ولذا

توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بتطوير وتنفيذ سياسة للتعليم والتعلُّم قائمة بذاتها، وتناسب الفلسفة التي تتبناها الكلية وطرق التدريس القائمة على المخرجات، وحاجات القسم، وأن تضمن أن يكونَ جميع الموظفين مدرَّبين على هذه السياسة، ويتلقوا المساعدة على تنفيذها.

8.2 إضافةً إلى وثيقة "نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين" المؤسسية، ووثيقة "سياسة التقييم، ومنح الدرجات والتدقيق" على مستوى الكلية، فإنَّ لدى قسم المحاسبة سياسة تقييم خاصة به، والتي ينفذها منذ بداية الفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي 2014–2015. وخلال المقابلات، أُبلِغت لجنة المراجعة أن هذه السياسة قد تمَّ رسمها بعد مراجعة سياسات تقييم عددٍ من الجامعات العالمية؛ لمعالجة جوانب القصور في سياسات التقييم السابقة في القسم. ولجنة المراجعة تثمِّن قيام القسم على تطوير سياسة التقييم هذه، كما تلاحظ – مع التقدير – الإجراءات التي تؤسس لها هذه السياسة. وقد أكدت مراجعة مجموعة مختارة من ملفات المقررات الدراسية أنه، وإضافةً إلى التقييم التجميعي، فإنَّ هناك تقييمات تكوينية منفَّذة أيضًا، وتشمل الأمثلة الصفية، والاختبارات القصيرة، ودراسات الحالة، والمشروعات. وقد أكد الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة على أن توصيفات المقررات الدراسية توّزع عليهم، وأنهم على دراية بسياسات التقييم. كما تلاحظ لجنة المراجعة أنَّ توصيفات المقررات الدراسية التي توزع على كل طالب تتضمن وصفًا واضحًا لأنواع التقييم، ومقدارها من حيث الدرجات؛ مما يُمكِّن الطلبة من قياس أدائهم. واستنادًا لقرار مجلس الجامعة، فإنه يجب إعادة جميع التقييمات للطلبة، مع تعليقات واضحة وأجوبة نموذجية. وقد أُبلِغت لجنة المراجعة في مقابلاتها مع أعضاء هيئة التدريس أنَّ هناك تغذية راجعة فورية تُقدَّم للطلبة بخصوص جميع التقييمات، ولم تجد لجنة المراجعة أدلةً خلاف ذلك. كما قد أكد الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة أيضًا على أن التقييمات تُعاد إليهم "خلال أسبوع واحد". وتتضمن جميع الأدوات التقييمية معايير واضحة للتصحيح، كما أنَّ كل تقييم تصاحبه قائمة بقواعد التصحيح؛ ليطلع عليها الطلبة. ولذلك فإن في وسع الطلبة، وباستثناء الامتحان النهائي، التأكد من عدالة التصحيح. كما توجد هناك عملية للاعتراض والتظلم، والتي يستطيع الطلبة من خلالها التقدم بطلب إعادة تصحيح التقييم النهائي. وقد أُبلِغت لجنة المراجعة بالعملية التي يتبعها القسم بهذا الخصوص. ولجنة المراجعة تُثمِّن ترتيبات التقييم المناسبة المُطبَّقة في منح الدرجات لإنجازات الطلبة بعدالة وصرامة.

9.2 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلُّم، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك إطار عمل واضح وصارم للتخطيط الأكاديمي مُنفَّذ بدِقة؛ للتأكد من مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج، والأهداف التعليمية له متوافقة مع الرسالة العامة للجامعة بشكل عام، ومع مخرجات التعلُّم المطلوبة على مستوى الجامعة.
- مقررات المتطلبات الجامعية: "مبادئ حقوق الإنسان"، و"تاريخ البحرين الحديث والمواطنة" تزوِّد الطلبة باللغة، والدراية الاجتماعية والقانونية المطلوبة للعمل في البحرين، ومنطقة الخليج.
- يشكِّل التوازن بين المعارف التي تشكل النظريات وتطبيقاتها، والتي تتطلب فهمَ ومهارات التفكير النقدي، جزءًا من المنهج الدراسي.
- إدخال خيار التخصص الرئيس/ أو التخصص الفرعي في البرنامج يضمن أنَّ حاجات أرباب العمل وفرص التوظيف للخريجين تؤخذ في الاعتبار.
- المفردات الدراسية موثَّقة بدقة وبشكلٍ كامل، ومحتواها متطابقٌ مع المفردات الدراسية المستخدمة في مؤسسات إقليمية وعالمية.
- هناك مخرجات تعلُّم مطلوبة للبرنامج مناسبة ومطبقة، وتتوافق مع أهداف وغايات البرنامج.
- مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية مُطوَّرة بشكلٍ مناسب، وموصوفة بشكلٍ كافٍ في توصيفات المقررات الدراسية، ومرتبطة بمخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج.
- هناك مُكوِّن للتعلم القائم على العمل مشمولٌ في المنهج الدراسي لبرنامج بكالوريوس المحاسبة، وهو يساهم في تحقيق مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج، ويقدِّم خبرة عملية للطلبة.
- تم تطوير سياسة للتقييم خاصة بالقسم، مع إجراءات فعَّالة، بشكلٍ مناسب؛ لمعالجة جوانب القصور السابقة في عملية التقييم.
- هناك ترتيبات تقييم مناسبة ومطبقة؛ لمنح الدرجات لإنجازات الطلبة بعدالة وصرامة، وهي معروفة لدى جميع الأطراف ذات العلاقة.

10.2 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- مراجعة وثائق البرنامج؛ للتأكد من تناسق المعلومات والمصطلحات.

- استكشاف المزيد من الخيارات للتخفيف من مشكلة تأمين أماكن تدريب كافية ومناسبة لجميع طلبة التدريب العملي.
- تطوير وتنفيذ سياسة للتعليم والتعلُّم قائمة بذاتها، وتتناسب مع الفلسفة المتبناة وطرق التدريس القائم على المخرجات وحاجات القسم.

11.2 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن البرنامج **مستوفٍ** للمؤشر الخاص **ببرنامج التعلُّم.**

3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

1.3 يتبع القبول في برنامج بكالوريوس المحاسبة سياسة القبول الخاصة بعموم الجامعة، والخاصة بالدراسة الجامعية الأولية (البكالوريوس). وبموجب هذه السياسة، يتطلب القبول في برنامج بكالوريوس المحاسبة أن يكون الطالب حاصلاً على معدل 70%، كحدٍّ أدنى في الثانوية العامة. أمَّا الطلبة الذين تقل درجاتهم عن 90% في اللغة الإنجليزية في المرحلة الثانوية، فيُطلب منهم إكمال مقرر تعريفي في اللغة الإنجليزية لمدة فصل دراسي واحد قبل الالتحاق بالبرنامج. ولجنة المراجعة تُثمِّن اختبار القُدرة الذي يُجرى بوصفه جزءًا من متطلبات القبول. وهذا الأمر يكتسب أهمية خاصة؛ نظرًا لأن الجامعة تقبل طلبة من 11 نظامًا مختلفًا في الثانوية العامة. وخلال المقابلات، أُبلِغت لجنة المراجعة أن سياسة القبول الخاصة بالجامعة تخضع للمراجعة بشكلٍ دوري بناء على أداء الطلبة في البرامج الأكاديمية. ولجنة المراجعة تثمن أن سياسة وإجراءات القبول واضحة ومنشورة على نطاق واسع ويتم تعديلها دوريًّا.

2.3 بشكلٍ إجمالي، فإنَّ مواصفات الطلبة المقبولين في البرنامج تتطابق مع أهدافه والمصادر المتاحة له. أمَّا متطلبات الجامعة التي تنص على أن يكون معدل النجاح بنسبة 70%، أو أعلى في دبلوم الدراسة الثانوية، ومتطلبات اللغة واختبار القدرة، فهي من وجهة نظر لجنة المراجعة كافية لجذب الطلبة المناسبين للبرنامج. والدليل على ملاءمة مواصفات الطلبة لبرنامج بكالوريوس المحاسبة يكمن في أدائهم في الامتحانات، ومعدلات نجاحهم، وهو الأمر الذي يحظى بتقدير لجنة المراجعة (انظر على سبيل المثال، أوراق الدرجات في المقررات: ACC122, ACC231, ACC325). والدليل الآخر تم تحصيله من اللقاءات المُنظمة والغير مجدولة مع الطلبة، والتي أكدوا خلالها أنهم ليس لديهم مشكلات محددة مع البرنامج. إلا أنه من خلال اللقاءات مع الطلبة، ولاسيما طلبة السنتيْن الأولى والثانية في البرنامج، فقد لاحظت لجنة المراجعة، أنه لاتزال لديهم صعوبة في التعامل مع النصوص الإنجليزية. وتعتقد لجنة المراجعة أنَّ التباين الكبير في نوعية الطلبة المقبولين (نوع المدرسة، اللغة، ونظام التعليم، ونظام تقييم

الطالب) يشكل سببًا مقبولاً لتبنيّ فكرة إضافة سنة جامعية أساسية (تحضيرية) تشمل اللغة الإنجليزية والرياضيات، ومهارات الحاسوب، ومقررات أخرى للتطوير الذاتي للطلبة الذين تظهر لديهم نقاط ضعف في المهارات المطلوبة للبرامج التي تطرحها كلية إدارة الأعمال. وقد علِمت لجنة المراجعة أثناء المقابلات أنَّ الجامعة، وكجزء من مبادراتها في التخطيط الإستراتيجي، قد شكّلت لجنة لتطوير برنامج السنة التأسيسية؛ لتهيئة الطلبة للبرامج الجامعية، ولجنة المراجعة تشجع تنفيذ هذه المبادرة.

3.3 هناك إجراءات واضحة لتوزيع المسئوليات في الهرم التنظيمي للقسم، حيث يتولى رئيس القسم المسئولية العامة في إدارة البرنامج، ويقوم بالدرجة الأساس بتوزيع المسئوليات داخل القسم من خلال 11 لجنة مختلفة تجتمع بصورة منتظمة. كما يتم اتخاذ القرارات المهمة من قِبل مجلس القسم، والذي يقوم بدوره بعد ذلك برفعها إلى مجلس الكلية، وأخيرًا إلى مجلس الجامعة. ولجنة المراجعة تُثمِّن وضوح خطوط المسئولية والمشاركة الواسعة لأعضاء هيئة التدريس في إدارة القسم. كما تُقرُّ لجنة المراجعة بوجود منسقين للقضايا الأكاديمية كالمقررات الدراسية، والكتاب الدراسي؛ من أجل تعزيز إدارة البرنامج وهيئة التدريس في إدارة القسم. إلا أنَّ لجنة المراجعة تجد أن هناك عددًا أكبر من اللازم من اللجان داخل القسم؛ مما قد يتطلب من عضو هيئة التدريس بذل المزيد من الوقت الذي يمكن الاستفادة منه؛ لإنتاج بحوث علمية بشكلٍ أكبر؛ ومع ذلك، ونظرًا لأهمية بعض اللجان، فإن لجنة المراجعة تقترح على القسم البحث إذا كان في إمكانه الدمج بين أدوار ومهام لجان معينة (كلجنة الجداول الدراسية مع لجنة لامتحانات، مثلاً، ولجنة التوظيف مع لجنة الترقيات).

4.3 استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، فهناك 16 موظفًا أكاديميًّا في قسم المحاسبة يحملون درجة الدكتوراه، وخمسة يحملون درجة الماجستير في العلوم الإدارية. ومن خلال السِّير الذاتية المقدمة، والمقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية، تلاحظ لجنة المراجعة – مع التقدير – أن الموظفين الأكاديميين يمتلكون خبرات مؤهلات ممتازة، ويحملون مؤهلات عامة وتخصصية؛ لتدريس برنامج بكالوريوس المحاسبة. وعلى الرغم من وجود أعضاء هيئة التدريس المؤهلين بشكلٍ مناسب، فإن لجنة المراجعة على دراية واضحة بالنقص الموجود في عدد أعضاء هيئة التدريس. وتبلغ نسبة أعداد الطلبة إلى عدد الموظفين في برنامج بكالوريوس المحاسبة 1:80، وهي نسبة

لا تجدها لجنة المراجعة مقبولة على الأمد البعيد. وخلال المقابلات مع كبار المديرين، علِمت لجنة المراجعة أن قسم المحاسبة يواجه نقصًا في عدد الموظفين؛ نظرًا لعدم قدرته على تقديم عروض تنافسية لجذب موظفين محتملين ذوي مؤهلات في المحاسبة. وعلى الرغم من أن لجنة المراجعة تُقرُّ بالصعوبات التي يواجهها القسم، فإنها ترى أن على القسم القيام بصورة عاجلة بالبحث عن الخيارات المتاحة في كيفية تجاوز مشكلة النقص الموجود في عدد الموظفين الأكاديميين على الأمد القصير والمتوسط. وتوصي لجنة المراجعة بأن يعمد القسم إلى استخدام التعلُّم الإلكتروني؛ من أجل تقليل العبء التدريسي للموظفين، وعلاج مشكلة النقص في أعداد هيئة التدريس. كما تقترح لجنة المراجعة بأن يقوم القسم بدعوة خبراء في مجال المحاسبة للمشاركة في التدريس في البرنامج في مجالات خبراتهم. ويُقرُّ تقرير التقييم الذاتي بأن "على قسم المحاسبة أن يزيد عدد موظفيه؛ لكي تكون النسبة بين أعداد الطلبة إلى أعداد المدرسين، والعبء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس ضمن المعايير العالمية". ولجنة المراجعة تتفق مع هذا الطرح، وتوصي بأن يضع القسم خطة محددة للتوظيف وينفذها للسنتين القادمتيْن، تكون مدعومة بأعداد وأرقام، لمعالجة النقص في عدد الموظفين الأكاديميين على الأمد القصير والمتوسط. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ لدى قسم المحاسبة حاليًا 25 عضو هيئة تدريس، نشروا (في عام 2013) مقالات في 20 مجلة إقليمية وعالمية. ومن بين الـ 25 عضوًا، هناك 14 عضوًا فقط ناشطين في مجال النشر العلمي. ولجنة المرجعة تُدرك أنه، وفي ضوء العبء التدريسي الكبير لأعضاء هيئة التدريس، فإن توقع وجود سجل نشِط للبحث العلمي والنشر سوف يكون أمرًا غير منطقي. ولذلك، فإن سجل الأبحاث الأكاديمية الحديثة والمعاصرة لأعضاء هيئة التدريس يكاد يكون مقبولاً. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن يضع القسم خطة بحثية مدعومة؛ لتحفيز الباحثين النشطين على مواصلة جهودهم البحثية، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس (من خلال نوع من التقدير) الذين ينشرون أبحاثهم في مجلات ودوريات عالمية.

5.3 لدى قسم المحاسبة أسلوب راسخ ومنظَّم لتوظيف، وفحص وثائق، واختيار وتعيين الموظفين الجدد. كما لدى القسم لجنتان، لجنة لاختيار (توظيف) أعضاء هيئة التدريس، وأخرى للترقيات الأكاديمية، وكلتاهما تعمل حصريًّا لمتابعة هاتيْن العمليتيْن. كما أنَّ هناك "ضوابط للترقية الأكاديمية" مكتوبة وموافق عليها بقرار من مجلس الجامعة؛ الأمر الذي يجعل من عملية الترقية

في الجامعة عملية منظَّمة. وقد راجعت لجنة المراجعة عينة من محاضر اجتماعات لجنة التوظيف، والتي استنتجت لجنة المراجعة من خلالها، وباطمئنان، أنَّ العملية شفافة. أمَّا نظام الترقية، وكما يشرحه تقرير التقييم الذاتي، فيبدأ من لجنة الترقيات في الكلية، وينتهي بمجلس الجامعة، وهو مناسبٌ وينطوي على ضمانات ذاتية. وخلال العام الأكاديمي 2013–2014، تمت خمس عمليات ترقية في الكلية؛ من درجة أستاذ مساعد إلى درجة أستاذ مشارك. وقد شاهدت لجنة المراجعة عينة من محاضر اجتماعات لجنة الترقيات، وهي تشعر بالرضا نحو هذه العملية. ومع ذلك، تقترح لجنة المراجعة بأنه يجب أن تُنقلَ التغذية الراجعة حول تقارير المُقيِّمين (إن كانت سلبية) إلى المتقدم للحصول على الترقية؛ لكي تكون أساسًا للتحسين. ولجنة المراجعة تقدِّر أن هناك إجراءات واضحة وشفافة ومطبقة لتوظيف، وترقية، واستبقاء الموظفين الأكاديميين، ومنفَّذة بصورة منظَّمة. أما نظام تقييم الموظفين، فيشمل حاليًا تقييمات الطلبة فقط وعلى أساس فصلي. وقد علِمت لجنة المراجعة من خلال مقابلاتها مع أعضاء هيئة التدريس أن هناك نظامًا شاملًا لتقييم أداء الموظفين الأكاديميين يتم العمل به فقط عند تجديد عقد العمل، والترقية بالنسبة للموظفين غير البحرينيين. كما أنَّ هناك أيضا رؤية لطرح نظام الترقيات السنوية لجميع أعضاء هيئة التدريس. وتوصي لجنة المراجعة بأن يقوم القسم بتطوير وتنفيذ آليات رسمية للتقييم السنوي للموظفين الأكاديميين، يشمل نظامًا لمراجعة النظراء. كما يمكن استخدام التغذية الراجعة من هذا التقييم؛ لدعم عملية الترقية، وتطوير السيرة التدريسية إلى جانب تشخيص حاجات التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس.

6.3 لدى جامعة البحرين نظام إدارة معلومات (MIS) قائم وذو مكوِّنات تشمل التسجيل بواسطة الإنترنت، وإعداد الجداول، والإرشاد الأكاديمي عبر الإنترنت، والتعلُّم الإلكتروني، وضمان الجودة. ويصف تقرير التقييم الذاتي نظام التسجيل بواسطة الإنترنت بالتفصيل. وخلال الزيارة الميدانية، قدَّم الموظفون في عمادة القبول والتسجيل وصفًا لعملية التسجيل وعمليات التحكم في سجلات الطلبة فيما يتعلق بالقبول والتسجيل، وجداول أعضاء هيئة التدريس، وإدخال درجات الامتحانات وتخليص النتائج. وخلال المقابلات، علِمت لجنة المراجعة أن أعضاء هيئة التدريس، وعن طريق استخدام كلمة سر، يستطيعون استخلاص المعلومات المطلوبة لإدارة عملية التعلُّم، بما في ذلك وضع الجداول الزمنية، وتسليم الدرجات، والإرشاد الأكاديمي للطلبة. وقد أكد الطلبة

الذين قابلتهم لجنة المراجعة أن لديهم إمكانية مقيدة للوصول إلى نتائج امتحاناتهم، وذلك من خلال إجراء دخول آمن، وأنَّ في إمكانهم الوصول إلى نتائج امتحاناتهم، وسجلاتهم الأكاديمية عبر شبكة الإنترنت. وقد شاهدت لجنة المراجعة عرضًا توضيحيًّا لنظام إدارة المعلومات (MIS) خلال جولتها التفقدية في الحرم الجامعي، ولاحظت أن هناك خصائص أمنية كافية للمحافظة نزاهة النظام. وقد أكدت المقابلات مع موظفي الدعم والموظفين الأكاديميين أن التقارير التي يتلقونها من النظام تسد حاجاتهم، وتتيح لهم التواصل الفعّال واتخاذ القرارات، ولجنة المراجعة تثمِّن أن نظام إدارة المعلومات (MIS) يلبي الغرض منه؛ لاتخاذ قرارات واعية، ويخضع لإجراءات ضبط مناسبة لضمان سِرية النظام.

7.3 يصف تقرير التقييم الذاتي الإجراءات المُتخذة لضمان أمن سجلات الطلبة. ولدى الجامعة سياسات وإجراءات مناسبة لضمان أمن هذه السجلات. وتلاحظ لجنة المراجعة أنه يتم الاحتفاظ بنسخ ورقية وأخرى إلكترونية لجميع السجلات المهمة للغاية، وعلى مختلف المستويات من قبل عمادة القبول والتسجيل وفي القسم أيضًا. وقد تأكَّد هذا الأمر من خلال مقابلات الزيارة الميدانية والجولة التفقدية في الحرم الجامعي. وخلال مقابلاتها مع موظفي مركز تقنية المعلومات، تلقَّت لجنة المراجعة تأكيدًا على أنَّ سجلات الطلبة مؤمَّنة بكلمة مرور، وأن الوصول إليها، وصلاحية الإضافة أو التعديل فيها محددة بشكلٍ صارم لأطراف محددة. كما أنَّ هناك فترات محددة للاحتفاظ بهذه السجلات، وأن عمليات التخزين الاحتياطي لها تتم بصورة آلية شهريًّا. وعلاوة على ذلك، فإن لدى الجامعة نظام لمواجهة الكوارث. وإضافة إلى ذلك، فإن مركز تقنية المعلومات يقوم بعملية تخزين إلكتروني في كل فصل دراسي. ولجنة المراجعة مقتنعة، واستنادًا لأدلة تحريرية ومراجعة الملفات ذات العلاقة والزيارة الميدانية، بأن سجلات الطلبة آمنة، والنتائج حولها دقيقة.

8.3 لدى جامعة البحرين حرم جامعي يؤدي الغرض منه، ويلبي حاجات الموظفين الأكاديميين والطلبة، ويدعم أنشطتهم الأكاديمية. وتشمل المرافق المتوفرة في الكلية القاعات الدراسية، ومختبرات الحاسوب، ومكاتب الموظفين الأكاديميين، والقاعات المتعددة الأغراض. كما أنَّ مكتبة الجامعة مزوَّدة بمصادر كافية مع توافر أماكن للمطالعة، وأجهزة الحاسوب، والكتب،

والدليل الإرشادي على شبكة الإنترنت، والمكتبة الرقمية. وخلال جولتها التفقدية في مرافق الجامعة، قامت لجنة المراجعة بزيارة اثنيْن من قاعات المحاضرات، ولاحظت أنَّ عدد الأجهزة المطلوبة للمحاضرات كافية. كما قامت لجنة المراجعة بتفقد أحد مختبرات الحاسوب، ولاحظت أنَّ لدى كلية إدارة الأعمال أربعة مختبرات حاسوب مدعومة بـ 145 منصة عمل حاسوبية، ومزودة بالأجهزة والبرمجيات المناسبة. وترى لجنة المراجعة أنَّ المتطلبات الحاسوبية للطلبة مراعاة بشكلٍ كافٍ. كما أكدت زيارةُ لجنة المراجعة المكتبةَ أنَّ مجموعة الكتب الدراسية، والمجلات والدوريات العلمية، والمصادر الإلكترونية مناسبة لحاجات البرنامج. ولجنة المراجعة تقدِّر أنَّ الحرم الجامعي لجامعة البحرين، ومبنى كلية إدارة الأعمال يوفران بيئة ممتازة للتعلم. إلا أنه، ومن خلال المعلومات المقدَّمة، ومن خلال الجولة التفقدية في الحرم الجامعي، فإنه يبدو واضحًا أنَّ هناك حاجة لتوسيع الأماكن الحالية للمحاضرات. وتعود المشكلات المتعلقة بإمكانية توسيع الطاقة الاستيعابية لهذه الأماكن إلى الميزانية المحدودة على النحو الذي تم شرحه للجنة المراجعة أثناء المقابلات المختلفة. أمَّا القيود الحالية التي تواجهها كلية إدارة الأعمال في هذا الجانب – نظرًا لأن تمويلَ عملية التوسع في البنية التحتية وتوظيف أعضاء هيئة تدريس إضافيين محدودٌ – فهي من وجهة نظر لجنة المراجعة تشكل حافزًا إضافيًّا لعمل تحوُّلٍ جديّ والدخول في مجال التعلُّم الإلكتروني. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن يقوم القسم بإدخال مصادر التعلُّم الإلكتروني ضمن عملية التعليم والتعلم (انظر الفقرة: 3-4).

9.3 يوثِّق تقرير التقييم الذاتي نظام متابعة استخدام المختبرات، والتعلُّم الإلكتروني، والمصادر الإلكترونية. وفي أحد الاجتماعات مع الموظفين الإداريين، تأكَّد للجنة المراجعة أنَّ هناك سجلات متابعة متوفرة، وتقارير يتم إعدادها فيما يتعلق باستخدام هذه المصادر. وقد وجدت لجنة المراجعة أدلة على وجود نظام مراقبة فعّال يقدِّم بيانات حول استخدام المختبرات، وتحتفظ الكلية بجدول يومي لاستخدام كل مختبر؛ نظرًا لأن هذه المختبرات تُستخدم في العادة في الدروس الحاسوبية لمعظم المقررات الدراسية. كما أنَّ مركز التعليم الإلكتروني مسئول عن متابعة استخدام المصادر الإلكترونية. كما تقدم تقارير إلى القسم بهذا الخصوص عند الطلب. ولجنة المراجعة تُقرُّ بأن نظام المتابعة كافٍ لتقييم مدى الاستفادة من مصادر القسم.

10.3 مجموعة خدمات الدعم المتاحة للطلبة مفصَّلة في تقرير التقييم الذاتي. كما يُقدَّم الإرشاد والدعم للطلبة من قبل عمادة شئون الطلبة، ويشمل الدعم والإرشاد ورش العمل التطويرية في مجالات متنوعة كالقيادة، وثقافة الحاسوب، وكتابة التقارير العلمية، وتعلم النَّظير. ويقدِّم قسم التوجيه والإرشاد الطلابي مجموعة من الخدمات على يد 28 موظفًا، وتشمل الاستشارات الاجتماعية، والنفسية، والمهنية، والأمور السلوكية وبناء الشخصية. كما تضم مكتبة جامعة البحرين 59 موظفًا (14 منهم اختصاصيون محترفون في عِلم المكتبات)، كما أنَّ منهم 31 موظفًا منتدبون للعمل في المكتبة المركزية. كما يوجد في مختبرات الحاسوب فنيّون مختصون تم تعيينهم؛ لدعم الطلبة في استخدام البوابة الإلكترونية، وهي المكان المخصص للاحتفاظ بالمصادر الإلكترونية. وقد تأكَّد هذا الأمر خلال الزيارة الميدانية التي قامت بها لجنة المراجعة. والدعم المقدَّم في المختبرات مناسبٌ لحاجة الموظفين والطلبة، ويشمل منصة لمساعدتهم، كما هو موثَّق في تقرير التقييم الذاتي، وكما تأكَّد في المقابلات مع الموظفين الإداريين. وقد علِمت لجنة المراجعة أثناء المقابلات أنَّ الطلبة بشكل عام يشيدون بأنظمة الدعم المستخدمة. ولجنة المراجعة تقدر أن هناك دعمًا طلابيًّا مناسبًا مقدمًا؛ لدعم الطلبة بشكل واسع وتعزيز قدرات تعلُّمهم.

11.3 تُنظم عمادة شئون الطلبة يومًا تعريفيًّا للطلبة الجدد في بداية كل عام أكاديمي. ويتضمن البرنامج التعريفي نبذة عامة عن البرامج الأكاديمية، والقواعد والضوابط وخدمات الإرشاد الاجتماعي والتعليمي، إلى جانب تعريفهم بمواقع المباني والمرافق العامة للجامعة. وقد تأكَّد ذلك أثناء مقابلات الزيارة الميدانية مع الموظفين والطلبة. وقد تحدَّث الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة بشكل إيجابي عن قيمة اليوم التعريفي، وأنه كان مفيدًا للغاية في تهيئتهم لدراستهم. وتلاحظ لجنة المراجعة أن استطلاعًا كان قد أُجري من قِبل العمادة لتقييم فاعلية اليوم التعريفي للعام الأكاديمي 2012–2013، أظهر رضًا عامًّا عن البرنامج التعريفي. كما تلاحظ لجنة المراجعة أيضًا أنَّ الطلبة قد تقدموا بالعديد من التوصيات لتحسين اليوم التعريفي، وقد تم تنفيذ العديد منها في العام الأكاديمي 2013–2014. ولجنة المراجعة تُثمِّن تقديم برنامج تعريفي مُعد بشكل جيد للطلبة الجدد.

12.3 ينفِّذ القسم "إطار الإرشاد الأكاديمي" المؤسسي، والذي يتضمن تفاصيل مسئوليات المرشدين الأكاديميين، وعمليات متابعة التقدم الأكاديمي للطلبة. وخلال المقابلات مع المرشدين

الأكاديميين، أُبلِغت لجنة المراجعة أن جميع الطلبة يُعيَّن لهم مرشد أكاديمي في بداية دراستهم، ويُطلب منهم الالتقاء بمرشدهم مرة واحدة على الأقل في الفصل الدراسي الواحد. وينفذ القسم بالتعاون مع عمادة القبول والتسجيل نظام متابعة التقدم الدراسي للطلبة؛ لتحديد الطلبة المتعثرين أكاديميًّا في الوقت المناسب، وتقديم الدعم المناسب لهم. كما يتم تحديد الطلبة الذين لديهم معدل تراكمي أقل من 2.0، ويُطلب منهم الالتقاء بمرشديهم الأكاديميين، والذين يوصون بعدد من إجراءات التدخل لمعالجة تعثرهم كجلسات المساعدة، وجلسات الدراسة مع النظراء، ودروس التقوية الإضافية. وإضافة إلى ذلك، تقدِّم وحدة التوجيه والإرشاد الأكاديمي (ضمن عمادة شئون الطلبة) العديد من البرامج لدعم التقدم الدراسي للطلبة والصحة الاجتماعية. ولجنة المراجعة تُقرُّ أن لدى القسم نظامًا كافيًا وعمليات مطبَّقة؛ لتشخيص ودعم الطلبة المتعثرين أكاديميًّا.

13.3 تلاحظ لجنة المراجعة – مع التقدير – الحزمة الواسعة من الأنشطة غير الرسمية واللاصفية التي تنفذها الجامعة؛ لتوسيع قدرات الطلبة ومعارفهم، وتشمل العديد من الجمعيات الطلابية، ومعرض الوظائف، وورش العمل المنتظمة حول مجموعة واسعة من الموضوعات. كما تعمل الجمعيات والنوادي الطلابية، والأنشطة الاجتماعية، والرياضية، والفنية تحت رعاية قسم شئون الطلبة (ضمن عمادة شئون الطلبة)، في حين يقوم قسم التدريب والتطوير بتنظيم مجموعة واسعة من ورش العمل صباح كل يوم سبت. وقد عبّر الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة عن رضاهم عن الفرص المتاحة لهم؛ للانخراط في خبرات التعلُّم غير الرسمي خارج صفوف الدراسة. ولجنة المراجعة تثمن أن هناك مجموعة واسعة من الفعاليات والمصادر للتعلم غير الرسمي مقدمة لطلبة البرنامج؛ لتوسيع معارفهم وخبراتهم.

14.3 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، مع التقدير، إلى ما يلي:

- سياسة وإجراءات القبول شاملة، وواضحة، ومنشورة على إطار واسع، ويتم تعديلها بشكل دوري.
- يُجرى اختبار القدرة العام بوصفه جزءًا من متطلبات القبول.

- هناك خطوط واضحة للمسئولية ومشاركة واسعة من جانب أعضاء هيئة التدريس في إدارة البرنامج.
- الموظفون الأكاديميون لديهم مؤهلات ممتازة، ولديهم مجموعة مناسبة من التخصصات لتدريس برنامج بكالوريوس المحاسبة.
- هناك إجراءات شفافة لتوظيف، وترقية، واستبقاء الموظفين الأكاديميين مطبّقة ومنفَّذة بشكل منظَّم.
- برنامج إدارة المعلومات (MIS) كافٍ لغرض اتخاذ قرارات واعية، ويخضع لعمليات ضبط مناسبة؛ لضمان أمن النظام.
- الحرم الجامعي لجامعة البحرين ومبنى كلية إدارة الأعمال يوفِّران بيئة ممتازة للتعلُّم.
- هناك دعم طلابي فعّال مطبَّق؛ لتقديم دعم واسع للطلبة وتعزيز خبرات تعلمهم.
- يقَّدم برنامج تعريفي مُعد بشكلٍ جيد للطلبة الجدد، ويساعد كثيرًا في تهيئتهم للدراسة.
- هناك مجموعة واسعة من فرص التعلُّم غير الرسمي مقدَّمة لطلبة البرنامج؛ من أجل توسيع معارفهم وخبراتهم.

15.3 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- تطوير خطة محددة للتوظيف للسنتيْن القادمتيْن، مدعومة بأرقام ومواعيد؛ لمعالجة النقص الموجود في عدد الموظفين الأكاديميين على الأجل القريب والمتوسط.
- تطوير وتنفيذ آليات رسمية للتقييم السنوي للموظفين الأكاديميين.
- البحث بصورة عاجلة في إمكانية استخدام التعلُّم الإلكتروني؛ لمعالجة محدودية الطاقة الاستيعابية لأماكن التدريس؛ والعبء التدريسي الكبير لأعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى دعم عملية تعلم الطلبة.
- تقديم خطة مدعومة للبحث العلمي؛ لتحفيز الباحثين النشطين؛ للاستمرار في جهودهم البحثية؛ ولتشجيع أعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بنشر أبحاثهم في مجلات ودوريات علمية عالمية مرموقة.

16.3 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج.**

4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرّيجين

الخرِّيجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

1.4 مواصفات الخريجين منصوص عليها على شكل مخرجات تعلُّم مطلوبة للبرنامج مرتبطة بالأهداف التعليمية للبرنامج. أمَّا بالنسبة للمقررات الدراسية، فإن مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية تم ربطها بمخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج، كما أنَّ الأهداف التعليمية للبرنامج منصوصٌ عليها في تقرير التقييم الذاتي، وتضم أربعة أهداف تتعلق بـ (أ) الفهم وتطبيق القضايا الرئيسة والنظريات، (ب) مهارات مطلوبة للتنافس في سوق العمل، وتشمل مهارات الاتصال والمهارات التحليلية في بيئات أعمال معقدة، و(ج) تطوير المهارات القابلة للنقل والمهارات العملية والثقة في تطبيقها، و(د) المساهمة الإيجابية في المجتمع من خلال الممارسة المسئولة والأخلاقية في ممارسة المهنة. وترى لجنة المراجعة أنَّ هذه الأهداف التعليمية مُعبَّرٌ عنها بشكلٍ كافٍ في مواصفات الخريجين المطلوبة في برنامج بكالوريوس المحاسبة، الذين هم بصدد الدخول إلى عالم التوظيف. وعلاوة على ذلك، فإن النصوص المعبرة عن مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج وتحويلها إلى أهداف تعليمية للبرنامج تحقق المواصفات المطلوبة للخريجين. كما يستخدم القسم أدوات تقييمية لقياس مواصفات الخريجين – التقييم التكويني لمخرجات التعلُّم المطلوبة في كل مقرر من المقررات الدراسية، والتقييم غير المباشر – وذلك عن طريق الاستطلاعات. وبعد مراجعة التقييمات الموجودة في مجموعة مختارة من ملفات المقررات، فإن لجنة المراجعة مقتنعة بأن هذه الأدوات تقيس مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية، وبالتالي تقيس مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج والأهداف التعليمية له بصدقٍ وموثوقية. ولجنة المراجعة تُثمِّن أن مواصفات الخريجين منصوصٌ عليها بوضوح، وأنَّ تقييم مدى تحققها يتم بموثوقية.

2.4 لم تتم سياسات وعمليات للمقايسة المرجعية لبرنامج بكالوريوس المحاسبة مع برامج مماثلة بعد. إلا أنَّه، ومن خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، فقد أُبلِغت لجنة المراجعة أنَّ البرنامج تتم مقايسته المرجعية بشكلٍ غير رسمي مع برامج معينة معتمدة إقليميًّا وعالميًّا. كما أُبلِغت لجنة

المراجعة أيضًا أن لجنة المناهج الدراسية وأعضاء هيئة التدريس لبعض المقررات الدراسية يقومون بمقايسة مرجعية لهذه المقررات، وأن اللجنة الاستشارية للبرنامج وأطراف أخرى ذات علاقة يقدمون مُدخلاتهم في هذه المقايسة المرجعية. وكما ورد في تقرير التقييم الذاتي، وكما تأكد خلال المقابلات، فإن القسم يستفيد من إرشادات جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA)، ومتطلبات شهادة المحاسب العمومي المرخص (CPA)، ومعايير اعتماد البرامج الخاصة برابطة تطوير كليات إدارة الأعمال الأمريكية (AACSB)، إضافة إلى توصيفات الإطار الوطني للمؤهلات (درجات البكالوريوس). وقد تفحَّصت لجنة المراجعة إحدى المراسلات مع جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA)، ومعهد المحاسبين الإداريين (CIMA)، والتي تؤكد أن بعض المقررات الدراسية قد حصلت على الاعتماد من هذه الجهات. كما أكدت المخاطبة مع رابطة تطوير كليات إدارة الأعمال الأمريكية (AACSB) أن القسم بصد الحصول على الاعتماد. وفي الوقت الذي تُقرُّ فيه لجنة المراجعة باستخدام جهات مرجعية ومعايير اعتماد خارجية، فإنها توصي القسم بتطوير وتنفيذ سياسات وإجراءات مناسبة للمقايسة المرجعية الرسمية؛ للتحقق من تكافؤ المعايير الأكاديمية لبرنامج بكالوريوس المحاسبة مع برامج إقليمية وعالمية مماثلة.

3.4 كما وردت الإشارة من قبل (انظر الفقرة: 2-8)، وبالإضافة إلى ضوابط وإجراءات التقييم، فقد طوَّر القسم "سياسة التقييم" والتي تم تنفيذها في الفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي 2014-2015. ويخضع تنفيذ هذه الضوابط والسياسات لمراقبة عدد من اللجان منها: "لجنة تدقيق الامتحانات"، و"لجنة توزيع الدرجات"، و"لجنة ضمان الجودة"، وكلها ذات مسئوليات منصوصٌ عليها بوضوح. ومن خلال مراجعة ملفات المقررات الدراسية، والمقابلات التي أُجريت أثناء الزيارة الميدانية، تُقرُّ لجنة المراجعة أنَّ سياسات التقييم بشكل عام مطبقة بشكلٍ مُنظَّم وتخضع للمراقبة. وتشعر لجنة المراجعة بالارتياح لملاحظتها أنَّ القسم قد حدد جوانب القصور في عمليات التقييم السابقة، وذلك خلال عملية تطوير سياسته الخاصة بالتقييم والمقايسة المرجعية غير الرسمية لهذه السياسة، وقام بعدد من الخطوات لمعالجتها. وخلال المقابلات، علِمت لجنة المراجعة أنَّ لجنة ضمان الجودة تقوم بمراجعات منظمة لملفات المقررات الدراسية، في نهاية كل فصل دراسي؛ للتأكد من أنَّ أعضاء هيئة التدريس يلتزمون بإرشادات التقييم. إلا أنه لم يتم العثور على أدلة خلال الزيارة الميدانية على أن لدى القسم عملية محددة لمتابعة

الخطوات التي يقترحها منسق المقرر؛ لمعالجة التقييمات التي لم تلبِّ المعايير. ولجنة المراجعة تقرُّ أنَّ القسم قد قام بتحديد هذا النقص، كما قام بمبادرة؛ لكي تكون "مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج ومؤشرات الأداء التي تقل نتائجها الإجمالية عن 70% متبوعة بتقييم بَعْدي". ولجنة المراجعة تتفق مع هذا النهج، وتوصي بأن يقوم القسم بإيجاد عملية رسمية لمراجعة أساليب تقييم ضمان الجودة لكل مقرر، وكذلك التوصيات العلاجية التي يقدمها منسقو المقررات الدراسية عندما يكون مؤشر الأداء "غير مستوفٍ".

4.4 تسترشد عملية مواءمة تقييمات المقرر الدراسي مع مخرجات التعلُّم المطلوبة لذلك المقرر بإستراتيجيات المؤسسة، والكلية، والقسم والتي تركز على أن فقرات التقييم يجب أن تقيس إلى أي مدى يحقق الطلبة مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقرر. ومن مراجعة ملفات المقررات الدراسية، والمقابلات التي أُجريت أثناء الزيارة الميدانية، لاحظت لجنة المراجعة أنَّ توصيف كل مقرر دراسي يتضمن معلومات عن كيفية تقييم كل فئة من فئات مخرجات التعلُّم المطلوبة المراد تقييمها فيه، وذلك من خلال مجموعة من طرق التقييم التي تشمل الامتحانات، والاختبارات القصيرة، وعروض الطلبة، والمشروعات. كما يتمُّ التأكد من هذه المواءمة باستخدام "مصفوفة تقييم المقررات"، والتي تربط بين مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية والتقييم الخاص المستخدم. وهذه الاستمارة موجودة في كل ملف من ملفات المقررات، وعندما تكتمل، تعكس النتائج النسبة المئوية للطلبة الذين يحققون أكثر من 60% في كل مُخرَج من مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات. وقد علِمت لجنة المراجعة خلال المقابلات، أنه إذا لم يحقق أكثر من 70% من الطلبة هذه النتيجة في كل مخرج تعلم من هذه المخرجات، فستؤخذ هذه النتيجة في الاعتبار، وسيقوم منسق المقرر بتقديم توصيات من أجل التحسين. ولجنة المراجعة تقدِّر أن هناك آلية مُطبَّقة؛ للتأكد من مواءمة التقييم مع مخرجات التعلُّم؛ ولضمان معايير الخريجين.

5.4 استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، يتم تدقيق كل الأدوات التقييمية بعناية ابتداءً من التصميم الأولي حتي تسليم نتائج الطلبة. وفي مقابلاتها مع أعضاء هيئة التدريس، علِمت لجنة المراجعة أنه، وكجزء من سياسة التقييم الخاصة بالقسم، فهناك متطلب للتدقيق الداخلي لكل امتحان رئيس. وعملية تدقيق تقييمات منتصف الفصل، والتقييمات النهائية مشروحة بشكلٍ واضح في تقرير

التقييم الذاتي، وقد أكد أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم لجنة المراجعة أن هذه العملية خاضعة للمتابعة. وقد أكدت مراجعة ملفات المقررات الدراسية أن كل ملف من هذه الملفات يحتوي على تقرير تدقيق، وموقع شخصيًّا من قبل الشخص المُمتحِن ومنسق المقرر، وهو الأمر الذي يؤكد وجود تدقيق لكلٍّ من عملية وضع وتصميم ورقة الامتحان النهائي وتصحيحها. ولجنة المراجعة تُثمِّن أنَّ هناك عمليات صارمة لوضع وتصميم الامتحانات وعمليات تدقيق داخلية مُنفَّذة في القسم. ولجنة المراجعة تشجع القسم على تنفيذ نظام فعّال بالمثل في المقررات الدراسية ذات الصف الواحد.

6.4 استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، فإن القسم لا يستخدم مدققين خارجيين؛ نظرًا لأن جامعة البحرين تتبنى نظامًا أمريكيًّا في عملية التعليم والتعلم. وقد سمِعت لجنة المراجعة بصورة متكررة أثناء المقابلات عن الصعوبات اللوجستية إلى جانب صعوبة إيجاد مدققين خارجيين مناسبين. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة تقدِّر أنَّ المقررات الدراسية المتعلقة بالمحاسبة قد تمت مراجعتها واعتمادها من قِبل مراجعين خارجيين، وهم جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA)، ومعهد المحاسبين الإداريين (CIMA). وتلاحظ لجنة المرجعة أنَّ سياسة التقييم الخاصة بالقسم تتضمن متطلبًا للتدقيق الخارجي، ومفاده: "إن سمحت الظروف، فلابد أن يكون هناك (أ) سياسة رسمية للتدقيق الخارجي". ولجنة المرجعة تتفق مع هذا الطرح، وتوصي بأن يُسرع القسم في تنفيذ التدقيق الخارجي للتقييمات، وأن يفتش عن طرق للتغلب على الصعوبات اللوجستية والصعوبات الأخرى.

7.4 تفحَّصت لجنة المراجعة عينةً كبيرةً من ملفات مقررات المستوى الأول للمقررات، حتى المستوى الرابع. وقد تضمنت تلك الملفات عينات من أعمال الطلبة في جميع أنواع التقييمات، بما فيها تلك الأعمال ذات الدرجات الضعيفة، والمتوسطة، والعالية. وتلاحظ لجنة المراجعة – مع التقدير – أنَّ مستوى إنجاز الطلبة مُرضٍ، وأنه يتطابق مع مثيله في مؤسسات أخرى؛ تطرح مؤهلات مماثلة في المنطقة. وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، أُبلِغت لجنة المراجعة أن دراسات الحالة والمشروعات كانت مستخدمة في جميع المقررات الدراسية في المستويات العليا لاختبار مهارات التفكير النقدي وتطبيق المعارف. وقد أكد فحص ملفات المقررات (كالمقرر: ACC416، والمقرر: ACC451) أنها تتضمن أمثلة لمشروعات مُنفّذة بشكلٍ جيد، إلا أنه في

بعض المقررات كان ما يوصف بـ "دراسات حالة" هو مجرد نوع من أنواع أسئلة الاختيار من متعدد، أو أسئلة الإجابات القصيرة، كالمقررات (ACC231, ACC310, ACC113, ACC112, ACC325). وعلاوة على ذلك، فقد علِمت لجنة المراجعة خلال المقابلات أنَّ بعض أسئلة الامتحانات مأخوذة من بنوك الأسئلة الموجودة في الكتب الدراسية؛ الأمر الذي ربما يتيح تداول هذه الأسئلة وإجاباتها بين الطلبة. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن يقوم القسم بالحد من استخدام أسئلة الاختيار من متعدد، والأسئلة المشابهة في امتحانات منتصف الفصل، والامتحانات النهائية؛ نظرًا لأن هذه الأسئلة يمكن أن تكون مستمدة من بنوك الأسئلة الموجودة في الكتب الدراسية.

8.4 يُنفِّذ القسم آليات مناسبة للتأكد من أن مستوى إنجازات الخريجين يلبي أهداف البرامج ومخرجات التعلُّم. كما يتم ربط مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات بمخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج في كل وثيقة لتوصيف المقرر، والتي يتم تقديمها للطلبة في بداية كل فصل دراسي. وفي نهاية المقرر، تتم تعبئة استمارة تقييم ضمان الجودة والتي تربط تقييمات المقرر بمخرجات التعلُّم المطلوبة لذلك المقرر، كما يُحسب معدل نتائج الطلبة في المقرر في كل تقييم. كما يطبق مؤشر أداء لقياس إذا كانت النتائج في كل نوع من أنواع التقييمات مرضية أم لا، وهو أنَّ 70% من الطلبة يجب أن يحصلوا على درجة 60 فما فوق. وفي حالة لم يتحقق ذلك، فعلى الشخص القائم بتقديم المقرر أن يوصي بإجراءات علاجية. كما يجب أن تكون الإجراءات العلاجية المقترحة، بشكل إجمالي، ذات معنى وجدوى. وفي نهاية كل فصل دراسي، يتم تقديم جميع النتائج في المقرر إلى القسم؛ لغرض مراجعتها، وتشير أوراق النتائج هذه إلى عدد الطلبة الناجحين، والراسبين، كما تشير إلى النسب المئوية الأخرى ذات الصلة. ومن خلال فحص ملفات المقررات الدراسية، لاحظت لجنة المراجعة أن معظم التقييمات مستوفية لمعايير ضمان الجودة. كما يشير تقرير التقييم الذاتي إلى حقيقة أن الخريجين ينجحون في الحصول على مؤهلات احترافية والالتحاق بالدراسات العليا في (جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA)، ومعهد المحاسبين الإداريين (CIMA)؛ الأمر الذي يمثل تصديقًا وإقرارًا خارجيًّا لمستوى الخريجين. وخلال مقابلات الأطراف ذات العلاقة، تأكد رضاهم عن مستوى الخريجين. وتلاحظ لجنة المراجعة – مع التقدير – أنَّ العديد من خريجي البرنامج يشغلون مناصب مرموقة

في كلٍّ من مؤسسات القطاع الحكومي والخاص. ولجنة المراجعة تُثمِّن أنَّ مستوى إنجازات الخريجين يحقق أهداف البرنامج ومخرجات التعلُّم.

9.4 تُراقب الكلية معدلات نجاح وانسحاب الطلبة إلى جانب معدلات الاستبقاء. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن معدل انسحاب الطلبة في برنامج بكالوريوس المحاسبة يتراوح ما بين 3.05% إلى 6.53% في العام الأكاديمي 2011–2012، إلى العام الأكاديمي 2013–2014. وتلاحظ لجنة المراجعة أن أعلى معدل للانسحاب يكون في الفصل الدراسي الأول، حيث كان المعدل الأعلى للانسحاب هو 6.53% وهو ما حدث في الفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي 2013–2014. ويعزو تقرير التقييم الذاتي هذا المعدل العالي إلى معدل الرسوب العالي في المقررَيْن الدراسيَيْن: ACC112، ACC113. وفي المقابلات التي أجريت مع أعضاء هيئة التدريس، أُبلِغت لجنة المراجعة أنَّ الجامعة تفكِّر في إدخال سنة تعريفية؛ لمعالجة مشكلة الرسوب في السنة الأولى. كما يتضمن تقرير التقييم الذاتي جدولاً يبين معدل طول فترة الدراسة في الكلية من العام الأكاديمي 2011–2012 إلى العام الأكاديمي 2013–2014، والتي تتراوح ما بين 4.78 سنوات في العام الأكاديمي 2011–2012 و4.61 سنوات في العام الأكاديمي 2013–2014. وترى لجنة المراجعة أنَّ هذه الأرقام، في برنامج دراسي لمدة أربع سنوات، مناسبة.

10.4 يتضمن برنامج بكالوريوس المحاسبة التعلُّم القائم على العمل من خلال مقرر التدريب العملي (ACC299). والإرشادات الخاصة بإدارة وتقييم التدريب العملي مطبقة، وقد تأكد تنفيذها خلال مقابلات الزيارة الميدانية. وخلال هذه المقابلات، علِمت لجنة المراجعة أنَّ رئيس إدارة التدريب العملي في جامعة البحرين هو المسئول عن تحديد أماكن تدريب الطلبة في مؤسسات عمل متنوعة. كما تُجرى زيارات منتظمة لهؤلاء الطلبة من قِبل أعضاء هيئة تدريس ليناقشوا، مع الطلبة أنفسهم ومع مشرفيهم في مواقع العمل، تقدم الطلبة في إتمام المسئوليات المكلفين بها. كما تُقدَّم تقارير التقييم من قِبل المشرف في موقع العمل، وعضو هيئة التدريس، والطالب. وتلاحظ لجنة المراجعة – مع التقدير – أن "نتائج تقييم الطلبة" تشير إلى أن أكثر من 80% منهم يحصلون على درجة 4 من 5 في كل هدف من أهداف التعلُّم التي تتضمنها استمارات

التقييم. ولجنة المراجعة تُقدِّر أنَّ برنامج التعلُّم القائم على العمل يُدار بطريقة حسنة وأنه، ومن خلال الجمع بين النظرية والممارسة، يساهم في خلق مواصفات جيدة لدى الخريجين.

11.4 يذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ هناك لجنة استشارية للبرنامج في كلية إدارة الأعمال، وفي قسم المحاسبة على السواء. وكلتا اللجنتيْن تضم ممثلين مناسبين من القطاعيْن الحكومي والخاص. غير أن لجنة المراجعة تلاحظ أن اللجنة الاستشارية للقسم تضم عضويْن خارجييْن، وعضوًا واحدًا من الداخل؛ لتلبية الحاجة إلى إدخال تغييرات في البرنامج. ولجنة المراجعة تشجع القسم على زيادة أعضاء اللجنة لتشمل ممثلين عن شركات المحاسبة الاحترافية، والوسطاء الماليين إلى جانب الطلبة المتوقع تخرجهم، والخريجين السابقين إن أمكن. وخلال المقابلات، أُبلِغت لجنة المراجعة أن هناك اجتماعات منتظمة يتم عقدها مع اللجان الاستشارية للبرامج؛ لمناقشة قضايا مختلفة تتصل بالبرنامج؛ للتأكد من أن مخرجات التعلُّم المطلوبة في البرنامج تلبي حاجات السوق. وعند تفحص عيّنة من محاضِر اجتماعات اللجنة الاستشارية للبرنامج، لاحظت لجنة المراجعة أنَّ العديد من الأعضاء من قطاع الصناعة كانوا حاضرين، ويركزون في نقاشاتهم بالدرجة الأساسية على عملية التشكيل الجديدة المطروحة للبرامج، وطرح المقررات الدراسية الاختيارية للتخصص الرئيس/ أو التخصص الفرعي. إضافة إلى ذلك، فإن لدى القسم لجنة استشارية طلابية؛ من أجل وضع إطار رسمي للمشاركة الطلابية في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالبرامج. ولجنة المراجعة تثمِّن وجود لجان استشارية للبرامج، إضافة إلى لجنة استشارية طلابية، وأنَّ التغذية الراجعة من هذه اللجان تؤخذ في الاعتبار، متى كان ذلك مناسبًا، في خطط تحسين البرنامج.

12.4 تتوفر أدلة على وجود رضا لدى الخريجين وأرباب العمل عن مستوى سجل مواصفات الخريجين، وذلك من خلال استطلاعات منتظمة تتمُّ لهذا الغرض. وتشمل الاستطلاعات التي يقوم بها القسم "استطلاع أرباب العمل"، و"استطلاع الخروج المبكر"، و"استطلاع الخريجين القدامى"، وكلها تشمل فقرات تتناول مواصفات الخريجين. وكان آخر تقييم للأهداف التعليمية للبرنامج من قِبل أرباب العمل يعكس درجة 4 من 5، لثلاثة أهداف تعليمية للبرنامج. وكذلك الحال بالنسبة لاستطلاع الخروج المبكر من البرنامج للعام الأكاديمي 2013–2014، فهو يشير إلى أن درجة

تحقق مواصفات الخريجين كانت مُرضيةً. وإضافة إلى ذلك، يعكس استطلاع الخريجين القدامى نظرةً إيجابية للغاية فيما يتعلق بتحقيق مواصفات الخريجين كما تعبر عنها الأهداف التعليمية للبرنامج. وعلاوة على ذلك، فقد كان واضحًا خلال اللقاء الذي تم مع الأطراف ذات العلاقة، والتي ضمت أرباب العمل، والخريجين القدامى، وأعضاء من اللجنة الاستشارية للبرنامج، ومن خلال حجم الحضور ومستوى الحاضرين، أنَّ هناك اهتمامًا فاعلاً وكبيرًا من جانب أرباب العمل في برنامج بكالوريوس المحاسبة وخريجيه. ولجنة المراجعة تُثمِّن أن هناك أدلة واضحة على رضا أرباب العمل والخريجين عن مواصفات الخريجين، وأنَّ هناك دعمًا قويًّا من جانب أرباب العمل للقسم وخريجيه.

13.4 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، مع التقدير، إلى ما يلي:

- مواصفات الخريجين منصوصٌ عليها بوضوح، وتحقيق هذه المواصفات يتم تقييمه بموثوقية.
- هناك آليات مناسبة مطبقة؛ للتأكد من مواءمة طرق التقييم مع مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات؛ لضمان المعايير الأكاديمية للخريجين.
- هناك عمليات صارمة لتدقيق عملية وضع الامتحانات، وعمليات تدقيق داخلي مُنفَّذة داخل القسم.
- لقد تمت مراجعة المقررات الدراسية ذات العلاقة بالمحاسبة، وتمَّ اعتمادها من قبل مراجعين خارجيين، وهم جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA)، ومعهد المحاسبين الإداريين (CIMA).
- مستوى إنجاز الطلبة مُرضٍ، ويتطابق مع مثيله في مؤسسات أخرى؛ تطرح مؤهلات مماثلة في المنطقة.
- مستوى خريجي البرنامج يلبي أهداف البرنامج ومخرجات التعلُّم المطلوبة.
- العديد من خريجي البرنامج يشغلون وظائف مرموقة في مؤسسات من القطاعيْن الحكومي والخاص.

- برنامج التعلُّم القائم على العمل يُدار بطريقة جيدة، من حيث الجمع بين النظرية والممارسة بشكل أقرب، ويساهم في تحسين مواصفات الخريجين.
- هناك لجان استشارية نشطة للكلية وللبرنامج، إضافة إلى لجنة استشارية طلابية، وأنَّ التغذية الراجعة من اللجان الاستشارية تؤخذ في الاعتبار في خطط تحسين البرنامج.
- هناك أدلة على رضا عام لدى الخريجين القدامى وأرباب العمل عن معايير الخريجين، كما أنَّ دعمًا قويًّا من جانب أرباب العمل للقسم وخريجيه.

14.4 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- تطوير وتنفيذ سياسات وإجراءات صارمة للمقايسة المرجعية؛ للتحقق من تكافؤ المعايير الأكاديمية لبرنامج بكالوريوس المحاسبة مع برامج إقليمية وعالمية ذات سمعة طيبة.
- تطبيق عملية رسمية لمراجعة استمارات تقييم ضمان الجودة لكل مقرر، والتوصيات العلاجية التي يقدمها عضو هيئة التدريس عندما يكون مؤشر الأداء غير مستوفٍ.
- تطبيق تدقيق خارجي للامتحانات، مع سياسة وإجراءات مناسبة.
- الحد من استخدام أسئلة الاختيار من متعدد، والأسئلة المماثلة في مستويات السنة الثانية فما فوق، والتوقف عن استخدام بنوك الأسئلة الموجودة في الكتب الدراسية.

15.4 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخرِّيجين**.

5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

1.5 السياسات، والإجراءات، والضوابط، ولاسيما السياسات الأكاديمية الخاصة بقبول الطلبة، والتقدم الدراسي والانتقال، منشورة على الموقع الإلكتروني للجامعة، ومعروفة لدى مختلف المكونات. وهذا الأمر جدير بالتقدير؛ كونه الخطوة الأولى نحو التطبيق الفعال لهذه السياسات، بجعلها في متناول جميع الأطراف المعنية: أعضاء هيئة التدريس، والطلبة، وأولياء الأمور. وقد كشفت المراجعات مع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس أن هذه السياسات والإجراءات مطبقة بفاعلية، وبشكل منظم في برنامج بكالوريوس المحاسبة، وفي عموم كلية إدارة الأعمال. وأنَّ العديد من السياسات والضوابط، وكيفية تطبيقها تناقش في مجلسيْ القسم والكلية. وقد أكد الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة أنهم يحاطون علما بسياسات وإجراءات المؤسسة خلال اليوم التعريفي، وأن تساؤلاتهم يتم التعامل معها بصورة ملائمة. وإضافة إلى ذلك، تؤدي إدارة التدقيق الداخلي دورًا في مراقبة فاعلية وانسجام تطبيق الإجراءات المؤسسية. ولجنة المراجعة تثمِّن التنفيذ الفعّال لسياسات، وإجراءات، وضوابط الكلية والجامعة والعمل على نشرها.

2.5 بوجه عام، فإنَّ الهرم الإداري على مستويات الجامعة، والكلية، والقسم مناسبٌ وكافٍ لضمان تحقيق إدارة فعّالة. كما أنَّ رئيس القسم يمتلك المؤهلات والخبرة المناسبة؛ لضمان إدارة البرنامج بطريقة فعَّالة ومسئولة. أما القرارات المهمة فيتم اتخاذها من قِبل مجلس القسم، بدلاً من رئيس القسم، ومن ثمَّ إحالتها لمجلس الكلية، ثمَّ إلى مجلس الجامعة. كذلك هناك تحديدٌ واضحٌ لمسئوليات كل قسم، وأنَّ هذه المسئوليات تخضع لمراقبة المستوى الأعلى في الكلية. ولجنة المراجعة تثمِّن مشاركة أعضاء هيئة التدريس في إدارة القسم؛ الأمر الذي ينعكس بطريقة إيجابية تقاسم المسئوليات القيادية بين أعضاء هيئة التدريس. كما يشارك أعضاء هيئة التدريس في عملية اتخاذ القرارات من خلال اللجان الموجودة في القسم، والتي تنظر في كل قضية أكاديمية أو إدارية تقريبًا بدءًا من جداول المحاضرات، والكتب الدراسية، والمنهج، والترقية، إلى جانب ما تقوم به لجنة الامتحانات واللجنة الاستشارية في البرنامج. وقد تأكّد هذا الأمر أثناء الزيارة

الميدانية من خلال المقابلات التي أجرتها لجنة المراجعة مع أعضاء هيئة التدريس. ولجنة المراجعة تُثمِّن أن أعضاء هيئة التدريس يشاركون في إدارة القسم؛ وهو الأمر الذي ينعكس بطريقة إيجابية على تقاسم المسئوليات فيما بينهم.

3.5 هناك هيكل لضمان الجودة مطبقٌ على جميع مستويات الجامعة، حيث توجد هناك لجنة لضمان الجودة على مستوى القسم، وإدارة لضمان الجودة على مستوى الكلية، ومركز لضمان الجودة على مستوى الجامعة. كما أنَّ الدورة التقييمية واضحة، ويمكن تتبعها بسهولة. وهذا الهيكل يقوم بإيصال المعلومات، ويراقب تنفيذ إجراءات ضمان الجودة التي تضعها الجامعة. وكذلك هناك نظامٌ لإدارة معلومات التقييم؛ من أجل استيعاب كافة البيانات المتعلقة بتقارير التقييم والتغذية الراجعة. كما تعدُّ وظيفة التدقيق الداخلي كذلك أحد مكونات نظام إدارة ضمان الجودة، وتؤدي دورًا مهمًّا في مراقبة الجودة. وخلال المقابلات مع كبار المديرين، أُبلِغت لجنة المراجعة أن التغيير الأخير في برنامج الدراسة في الكلية قد تمَّ بمبادرة من قسم التدقيق الداخلي. وقد كانت عينة تقارير التدقيق الداخلي التي قُدِّمت للجنة المراجعة غنية بالمعلومات ومفيدة. ولجنة المراجعة تقدِّر أنَّ هناك نظامًا واضحًا مطبَّقًا لإدارة ضمان الجودة، ومنفَّذًا بصورة منظَّمة ويخضع للمراقبة. غير أنَّ لجنة المراجعة تلاحظ أن بعض التوصيات ذات العلاقة في هذه التقارير لم يتم وضعها في الاعتبار عند تطوير المنهج الدراسي الجديد وفي تنفيذه، ومنها على سبيل المثل اقتراح إدخال مقرر في المحاسبة باستخدام الحاسوب، إلا أنَّ ذلك المقترح لم يؤخذ في الاعتبار (انظر تقرير التدقيق الداخلي بخصوص التدقيق الداخلي للكلية، 13 مارس 2013). ولجنة المراجعة توصي القسم بالاستفادة بشكلٍ أكثر من نتائج تقرير التقييم الداخلي للكلية والتوصيات الواردة فيه.

4.5 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن عددًا من الحلقات النقاشية قد تم عقدها لشرح نظام ومفاهيم الجودة للموظفين الأكاديميين والإداريين. وإضافة إلى ذلك، فقد شارك بعض أعضاء هيئة التدريس في حلقات نقاشية عن ضمان الجودة في الخارج، أقامتها رابطة تطوير كليات إدارة الأعمال الأمريكية (AACSB). وقد كشفت اللقاءات مع أعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين أن لديهم فهمًا مقبولاً ومطبقًا لنظام ضمان الجودة، وأنهم يفهمون دورهم في تطبيق هذا

النظام. وقد تم التوصل لهذا الاستنتاج من خلال ملاحظة قدرة أعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين على "التحدث" – بمفردات مثل مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية، ومخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج، والأهداف التعليمية للبرنامج – في الشرح والإجابة على تساؤلات لجنة المراجعة والإشارة إلى أهمية مواكبة هذه المفاهيم. ولجنة المراجعة تقدِّر أن القسم يقدم فرصًا لبناء القدرات لأعضاء هيئة التدريس؛ لتعزيز فهمهم حول مفاهيم ضمان الجودة. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة تشجع القسم على وضع جدول مُخطط له للحلقات النقاشية وورش العمل التي تقيمها الجهات الاحترافية في الحرم الجامعي للموظفين الأكاديميين وموظفي الدعم؛ من أجل تحقق الفهم الأفضل لضمان الجودة وممارساتها. وتشعر لجنة المراجعة بالارتياح لملاحظتها أن لدى القسم مبادرة مستمرة فيما يتعلق بخطته الخاصة بالتحسين "وتنظيم ورش عمل تدريبية بصورة منتظمة للأكاديميين وموظفي الدعم؛ من أجل تحقق فهم أفضل لضمان الجودة ودورهم في فاعلية التقديم المستمر"، و"تشجيع ثقافة الشعور بالمسئولية؛ للتأكد من أن جميع أعضاء هيئة التدريس لهم دورٌ في عملية تطوير المنهج الدراسي؛ من أجل إحراز مستوى أعلى في تعلم الطلبة وإنجازاتهم". وتقترح لجنة المراجعة أنَّ يشجع القسم أعضاء هيئة التدريس حضور ورش العمل التدريبية هذه؛ من أجل تأسيس فهم أكبر لأهمية ضمان الجودة وممارساتها على مستوى القسم والكلية.

5.5 لقد وافق مجلس الجامعة في شهر أكتوبر 2013، على سياسة مؤسسية من أجل تطوير وطرح برامج جديدة. وتلاحظ لجنة المراجعة المتطلبات والإجراءات الشاملة لطرح وتقديم برامج جديدة تم التفكير فيها بعناية وتطويرها بفاعلية. وتشمل هذه الإجراءات: الدراسات الرسمية لسوق العمل، والخطط الدراسية، ودراسات المقايسة المرجعية، وسياسات التقييم والتدريس، إضافة إلى التغذية الراجعة من الأطراف الداخلية والخارجية ذات العلاقة. ولجنة المراجعة تقرُّ أن هناك إجراءات مُحْكمة ومطبقة لتطوير وطرح برامج جديدة، ومن ثمَّ تشجع الكلية على مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات؛ للتأكد من كون البرنامج الجديد ذا صِلة، وملائمًا للهدف، وملتزمًا بالضوابط المؤسسية الموجودة.

6.5 هناك ترتيبات مطبقة للتقييم الداخلي للبرنامج، حيث يبيِّن الدليل الذي أعدّه رئيس مركز ضمان الجودة: "دليل الجودة للجان ضمان الجودة في الأقسام" كيفية إعداد تقرير تقييم ذاتي في كل قسم (QF-23-rev.a.1)، وكيفية إعداد خطة التقييم والتحسين الذاتي في مركز ضمان الجودة والاعتماد (QF-23-rev.a.2). ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى عملية تحسين تم البدء فيها في العام الأكاديمي 2012– 2013، تحت إشراف لجنة ضمان الجودة والاعتماد في الكلية. وقد كان الهدف تحسين مخرجات التعلُّم المطلوبة لمختلف البرامج في الكلية، إلى جوانب تطوير خطة تقييم التعليم التزامًا بمتطلبات الاعتماد من رابطة تطوير كليات إدارة الأعمال الأمريكية (AACSB). وفي الحقيقة، فإن هذه العملية ينظر إليها باعتبارها تحسينًا لـ "نظام التحويل" في تحويل مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية إلى مخرجات تعلُّم مطلوبة للبرنامج، والأهداف التعليمية للبرنامج على النحو الذي هي عليه الآن. وتبدو قيمة هذه العملية – بشكل عام – في التكامل الوثيق القائمة عليه والجليّ للعيان، والذي سبق وأن تمت الإشادة به في مكان آخر من هذا التقرير. ولجنة المراجعة تُثمِّن تقييم ضمان الجودة الذي يجرى سنويًّا، وتثمِّن تقرير التقييم الذاتي الذي يتمخض عنه، إلى جانب تثمينها خطة التحسين التي تقدم إلى مركز ضمان الجودة في الجامعة.

7.5 هناك سياسة مؤسسية مطبقة للمراجعة الدورية للبرامج وتعديلها باستمرار. وقد تمخض تبنيّ الكلية لهذه السياسة منذ العام الأكاديمي 2013، عن تطوير مناهج دراسية معدَّلة، تم تنفيذها في شهر سبتمبر من العام الأكاديمي 2013. وخلال المقابلات، علِمت لجنة المراجعة أن البرنامج الجديد جاء بناءً على طلب من الطلبة وأرباب العمل. وللتأكد من صلة البرنامج بالهدف الذي وضِع من أجله، فإن التغييرات والتعديلات المقترحة قد تم القيام بها بناءً على التغذية الراجعة من اللجنة الاستشارية للبرنامج، ونتائج عملية التدقيق الداخلي. وعند مقابلة أرباب العمل والأطراف الخارجية ذات العلاقة، لاحظت لجنة المراجعة أنهم – على الأغلب – يقدِّرون هذا التغيير. والإجراء المُتّبع يضمن بأن التغييرات الحاصلة في البرامج تستند إلى الأدلة. ولجنة المراجعة تثمِّن هذه الممارسة. وللتأكد من أن البرنامج الجديد يلتزم بالضوابط الموجودة، فإنَّ البرنامج يمر خلال دورة تضم عدة مستويات إدارية متعددة، وصولاً إلى مجلس الجامعة. ولجنة المراجعة تُثمِّن أن هناك سياسات مُحْكمة وإجراءً مُنفَّذًا للمراجعة الدورية للبرامج؛ للتأكد من ثباتها، ومصداقيتها،

وصلتها، واستقرارها. وخلال المقابلات، أُبلِغت لجنة المراجعة أن الكلية تستعد للزيارة التي ستقوم بها رابطة تطوير كليات إدارة الأعمال الأمريكية (AACSB)، في خريف عام 2015، وقد كان واضحًا للجنة المراجعة أنَّ الحصول على اعتماد رابطة تطوير كليات إدارة الأعمال الأمريكية (AACSB) يظل هدفًا أساسيًّا وإستراتيجيًّا للكلية في هذا الوقت. كما أنَّ هنالك زيارات سنوية يقوم بها الخبير الاستشاري لأغراض التقييم والإرشاد منذ عام 2011. كما أنَّ مشاركة رابطة تطوير كليات إدارة الأعمال الأمريكية (AACSB)، والتوصيات التي تقدمها من خلال خطة التحسين (قُدِمت نسخة منها للجنة المراجعة)، هي محل تقدير لجنة المراجعة.

8.5 يُجري القسم عددًا من الاستطلاعات لتحصيل التغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة، وتضم هذه تضم الاستطلاعات: "استطلاع أرباب العمل"، و"استطلاع الخروج المبكر من البرنامج"، "واستطلاع الخريجين القدامى". كما أنَّ هناك أدلة في تقرير التقييم الذاتي على أن نتائج هذه الاستطلاعات تخضع للتحليل. غير أنه لم يُقدَّم للجنة المراجعة تحليل إحصائي وصفي عن تقييمات الطلبة للمقررات الدراسية. وخلال المقابلات مع كبار المديرين، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن قرارات مهمة بخصوص التغييرات في البرنامج قد تم اتخاذها في ضوء تحليل نتائج الاستطلاعات؛ كان منها، على سبيل المثال، إدخال التخصصات الرئيسة/ والتخصصات الفرعية، ومراجعة محتوى العديد من المقررات الدراسية، وهو ما يحظى بتقدير لجنة المراجعة. وتشعر لجنة المراجعة بالارتياح من أن القسم قد قام بمعالجة القضايا التي تمخضت عن تلك الاستطلاعات في خطته لتحسين البرنامج.

9.5 يذكر تقرير التقييم الذاتي أن كلية إدارة الأعمال تعتقد أن أعضاء هيئة التدريس هم أحد المفاتيح الرئيسة في الالتزام بعملية التطوير والتحسين والقيام بوظائفهم وواجباتهم، وإن هذا الأمر يمكن أن يتحقق من خلال عملية مستمرة للتطوير المهني. ولجنة المراجعة تُقرُّ أن كلية إدارة الأعمال تشجع أعضاء هيئة التدريس في القيام بوظائفهم وواجباتهم الأكاديمية. وقد تأكد ذلك خلال المقابلات التي أجرتها لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية. إلا أنه لم تكن هناك أدلة على أن هذه الأنشطة ترتبط بشكل رسمي بتحليل الحاجات التدريبية، أو تقييم أداء الموظفين. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن يقوم القسم بتطوير وتنفيذ إستراتيجية لتطوير الموظفين الأكاديميين، وأن يرتبط هذا التطوير بتقييم أداء الموظفين، وتعزيز القدرات الاحترافية لأعضاء هيئة التدريس. وتُؤكد

مراجعة تقرير التقييم الذاتي والسِّير الذاتية لأعضاء هيئة التدريس أنه كانت هناك دورات للتطوير المهني قد تم تنظيمها لأعضاء هيئة التدريس في القضايا الفنية المتعلقة بالتدريس، كاستخدام الـ (Blackboard)، ونظام الاتصال (Connect) وبرنامج الـ SPSS. إلا أنه، ومع أخذ التوصيات التي وردت في مكان آخر من هذا التقرير في الاعتبار (انظر الفقرة 5-4)، فإن لجنة المراجعة تودُّ أن تشدد على الحاجة إلى أن يصبح أعضاء هيئة التدريس على اطلاع كافٍ ودائمٍ بطرق التدريس والتقييم المستجدة، إلى جانب المهارات الشخصية الأخرى. وتلاحظ لجنة المراجعة أن لدى القسم مبادرة مستمرة "لتعزيز برامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، والتي يمكن أن تساعد في تحسين جودة التدريس واستبقاء الطلبة". ولجنة المراجعة تتفق مع هذا الطرح، وتحثُّ القسم على الإسراع في تنفيذ هذه المبادرة.

10.5 يشير تقرر التقييم الذاتي إلى أنَّ اللجنة الاستشارية للبرنامج تعمل على إطلاع القسم على احتياجات سوق العمل وتوجهاتها، إلى جانب الحاجات التعليمية والاحترافية لقطاع العمل فيها. كما يُنظر إلى اللجنة الاستشارية للبرنامج على أنها حلقة وصل يستطيع القسم من خلالها تحقيق اتفاقيات تعاون في مجالات مثل المشروعات البحثية لأعضاء هيئة التدريس، وطلبة المراحل المتقدمة. كما يعدُّ التدريب العملي مصدرًا للحصول على رؤية واقعية عن العالم الحقيقي للطلبة المتخرجين، وهذه الأمور كلها تعدُّ تطورات صحيّة تُقرُّ بها لجنة المراجعة، والتي تقترح – طالما أنَّ هذا النظام قد أصبح راسخًا بشكلٍ أكثر في ثقافة القسم – فإنه في إمكان القسم أن يتوسع بصورة أكثر ليشكل ويضم نطاقًا أكبر من المشاركين من جهات صناعية مناسبة؛ سعيًا وراء تعظيم الفوائد والمنفعة لكلٍّ من القسم وقطاع الصناعة.

11.5 في معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- سياسات، وإجراءات، وضوابط الجامعة والكلية منشورة بشكلٍ فعّال ومُنفَّذة بشكلٍ مُنظَّم.
- أعضاء هيئة التدريس يشاركون في إدارة القسم، وهو ما يعكس بصورة إيجابية المشاركة في المسئوليات القيادية.

- هناك عمليات شاملة ومطبقة لضمان الجودة، مع مسئوليات واضحة على مستوى القسم، والكلية وكذلك الجامعة.
- يجري القسم تقييم ضمان الجودة سنويًّا، مع تقرير تقييم ذاتي وخطة للتحسين يُقدَّمان لمركز ضمان الجودة في الجامعة.
- يقدِّم القسم فرص بناء القدرات للموظفين الأكاديميين والإداريين؛ لتعزيز فهمهم حول مفاهيم ضمان الجودة.
- هناك نظام مُحكَم ومُنفَّذ للمراجعة الدورية للبرامج؛ للتأكد من صلتها، ومصداقيتها، واستقرارها.
- مشاركة رابطة تطوير كليات إدارة الأعمال الأمريكية (AACSB)، والتوصيات التي يقدمها المجلس تساهم في خطط تحسين البرنامج.

12.5 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة توصي بأن على الكلية القيام بما يلي:

- تطوير وتنفيذ إستراتيجية لتطوير الموظفين الأكاديميين، ترتبط بتقييم أداء الموظفين؛ لتقييم وتعزيز القدرات الاحترافية لدى أعضاء هيئة التدريس.
- الاستفادة بشكلٍ أكثر من نتائج تقرير التقييم الداخلي للكلية والتوصيات الواردة فيه.
- الإسراع في تنفيذ برامج التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس، والموجهة خصّيصًا لتعزيز جودة التعليم والتعلُّم.

13.5 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بفاعلية إدارة وضمان الجودة**

6. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية* لعام 2012، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب:

إن برنامج بكالوريوس المحاسبة الذي تطرحه كلية إدارة الأعمال في جامعة البحرين جدير بالثقة.